

حاشية

الشيخ صالح آل الشيخ

حفظه الله تعالى

على

«معرفة أنواع علوم الحديث»

مقدمة ابن الصلاح

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

النسخة الإلكترونية الأولى

الدرس الأول

الشيخ لم يراجع التفريغ

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبَّنَا إِنَّا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ ﴿١٠﴾ [الكهف].

الحمد لله الهادي من استَهْدَاهُ، الواقي من اتَّقَاهُ، الكافي من تحرّى رضاهُ، حمداً بالغاً أمد التمام ومنتهاهُ. والصلاة والسلام الأتمّانِ الأكملانِ على نبينا والنبیین،
وَالِ كُلِّ ما رَجَى رَاجِ مَغْفِرَتَهُ وَرَحْمَاهُ، آمِينَ.

هذا، وإنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ الْفَاضِلَةِ، وَأَنْفَعِ الْفُنُونِ الْنافِعَةِ، يُحِبُّهُ ذَكَوْرُ الرِّجَالِ وَفَحَوْلَتُهُمْ، وَيُعْنَى بِهِ مُحَقِّقُو الْعِلْمَاءِ وَكَمَلَتُهُمْ، وَلَا يَكْرَهُهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا رُذَالَتُهُمْ وَسَفَلَتُهُمْ.
وهو مِنْ أَكْثَرِ الْعُلُومِ تَوَلَّجًا فِي فَنُونِهَا، لَا سِيَّما الْفَقْهُ الَّذِي هُوَ إِنْسَانٌ عُيُونِهَا؛ وَلِذَلِكَ كَثُرَ غَلْطُ الْعَاطِلِينَ مِنْهُ مِنْ مُصَنِّفِي الْفُقَهَاءِ، وَظَهَرَ الْخَلَلُ فِي كَلَامِ الْمُخَلِّينَ بِهِ مِنَ الْعِلْمَاءِ. وَلَقَدْ كَانَ شَأْنُ الْحَدِيثِ فِيمَا مَضَى عَظِيمًا، عَظِيمَةً جَمُوعُ طَلَبَتِهِ، رَفِيعَةً مَقَادِيرُ حُفَاطِهِ وَحَمَلَتِهِ. وَكَانَتْ عُلُومُهُ بِحَيَاتِهِمْ حَيَّةً، وَأَفْنَانُ فَنُونِهِ بِبَقَائِهِمْ غَضَّةً، وَمَغَانِيهِ بِأَهْلِهِ آهَلَةً. فَلَمْ يَزَالُوا فِي انْقِرَاضٍ، وَلَمْ يَزَلْ فِي انْدِرَاسٍ حَتَّى آضَتْ^(١) بِهِ الْحَالُ إِلَى أَنْ صَارَ أَهْلُهُ إِنَّمَا هُمْ شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ الْعَدَدِ ضَعِيفَةٌ الْعُدَدِ، لَا تُعْنَى عَلَى الْأَغْلَبِ فِي تَحْمُلِهِ بِأَكْثَرِ مَنْ سَمَاعِهِ غُفْلًا، وَلَا تَتَعْنَى فِي تَقْيِيدِهِ بِأَكْثَرِ مَنْ كِتَابَتِهِ عُطْلًا، مُطَرِّحِينَ عُلُومَهُ الَّتِي بِهَا جُلَّ قَدْرُهُ، مَبَاعِدِينَ مَعَارِفَهُ الَّتِي بِهَا فُحِّمَ أَمْرُهُ.

فَحِينَ كَادَ الْبَاحِثُ عَنْ مُشْكِلِهِ لَا يُلْفِي لَهُ كَاشِفًا، وَالسَّائِلُ عَنْ عِلْمِهِ لَا يَلْقَى بِهِ عَارِفًا، مَنْ اللَّهُ الْكَرِيمُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَلِيٍّ - وَلَهُ الْحَمْدُ أَجْمَعُ - بَكْتَابٍ ... «مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ»، هَذَا الَّذِي بَاحَ بِأَسْرَارِهِ الْخَفِيَّةِ، وَكَشَفَ عَنْ مُشْكَلاتِهِ الْأَيَّاتِ، وَأَحْكَمَ مَعَاقِدَهُ، وَقَعَّدَ قَوَاعِدَهُ، وَأَنَارَ مَعَالِمَهُ، وَبَيَّنَّ أَحْكَامَهُ، وَفَصَّلَ أَقْسَامَهُ، وَأَوْضَحَ أَصُولَهُ، وَشَرَحَ فُرُوعَهُ وَفَصُولَهُ، وَجَمَعَ شَتَاتَ عُلُومِهِ وَفَوَائِدَهُ، وَقَنَصَ شَوَارِدَ نُكْتِهِ وَفَرَائِدَهُ. فَاللَّهُ الْعَظِيمُ الَّذِي بِيَدِهِ الضَّرُّ وَالنَّفْعُ وَالْإِعْطَاءُ وَالْمَنْعُ أَسْأَلُ، وَإِلَيْهِ أَضَرَّعُ وَأَبْتَهِلُ،

(١) حَتَّى آضَ يَعْنِي حَتَّى رَجَعَ، (آضَتْ بِهِ الْحَالُ) يَعْنِي رَجَعَتْ بِهِ الْحَالُ.

متوسلاً إليه بكل وسيلة، متشفعاً إليه بكل شفيع، أن جعله ملياً بذلك وأملئ، وافياً بكل ذلك وأوفى، وأن يُعْظَمَ الأجر والنفع به في الدارين، إنه قريب مجيب، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الحمد لله، كتاب «المقدمة في علوم الحديث» للحافظ ابن الصلاح شهر النوري العالم المحدث المعروف الذي كان يُدرّس الحديث سنين طويلة، وجمع هذا الكتاب المُحرّر من ما حرّره في أثناء تدريسه لعلوم الحديث واستخرجه لها.

هذا الكتاب اعتنى به العلماء بعد أن ألفه، فقد جمع فيه مؤلفه رحمه الله تعالى شتات علوم الحديث التي تفرقت في كتب السابقين، في كتب أبي نُعيم، وكتب الخطيب البغدادي، وكتب غيرهما من المُحدثين ممن قبلهم ومن كان بعدهم.

فمن مختصر له كابن كثير وكالذهبي؛ ابن كثير في «الباعث الحثيث»، وكالذهبي في «المؤقظة» ونحو ذلك، وما بين ناظم له كما فعل العراقي في «ألفيته» المشهورة، وما بين شارح له كما فعله جماعات، وما بين مُنكّث عليه؛ يعني مُستخرج للنكت عليه كما فعل الحافظ ابن حجر في «النكت في علوم الحديث». فالكتاب هذا كتاب مقدمة ابن الصلاح من كتب المُصطلح العظيمة التي اعتنى بها العلماء جداً وعنهما صدروا وإليها وردوا.

وكتب الاصطلاح كثيرة، ومن أهمها ممن كان قبل ابن الصلاح رحمه الله تعالى = كتاب «المُحدث الفاصل»، ومنها كتاب «معرفة علوم الحديث» لأبي نُعيم، وكتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي هذه الثلاث الكتب من أهم الكتب التي سبقت كتاب ابن الصلاح هذا.

وقبل أن ندخل في إعداد أنواع علوم الحديث:

نُنبّه إلى أمرٍ يجدر أن يكون مع طالب العلم وهو أن هذه المُقدمة فيها تحقيقٌ وتقييدٌ لأصول الحديث ولمصطلح الحديث على فهم الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى، فإنه اجتهد في وضع هذه القواعد بما وجدته متفرقة في كلام السالفين، وهذه القواعد ليست قواعد مُسلمة مُطلقاً، ولهذا تجد أن من بعده من أهل العلم رُبما تعقّب عليه في مسائل كما هو معروف.

والحافظ ابن حجر مثلاً نكّث عليه في كتاب «النكت على مقدمة ابن الصلاح» في مسائل كثيرة وانتقده في مسائل، وكذلك الحافظ العراقي فيما كتبه من شرح عليه، وكذلك البلقيني في «محاسن

الاصطلاح»، وكذلك غيرهم من أهل العلم، لكنها قاعدة قوية واضحة وأصول مرضية عند العلماء الذي هو مرجوح فيما بينها قليل.

فطالب العلم إذا أقبل على علم المصطلح على هذه المقدمة بالخصوص يلحظ هذا الأمر وأنه ليس كل مسألة فيها تُعتبر هي الراجحة عند أهل الحديث، وفي اصطلاح أهل الحديث؛ بل ربما كانت مرجوحة، وهذا قليل في المسائل.

التنبيه الثاني أن هذه المقدمة لم تشتمل على جميع أنواع علوم الحديث، ولا على جميع مسائل المصطلح، ولهذا تجد أن الكتب بعد ذلك شغلت مسائل أكثر وخاصة «شرح ألفية العراقي» للعراقي نفسه، وكذلك شرح الألفية للسخاوي في كتابه «فتح المغيث»، وكذلك كتاب السيوطي الذي شرح به «مختصر النووي لهذه المقدمة» وهو كتاب «تدريب الراوي» وهو كتاب أيضاً فيه فوائد كثيرة هذا من جهة.

التنبيه الثالث: أن الكتب التي سبقت كتاب ابن الصلاح هذا أقرب إلى إفهامك طريقة المتقدمين وإلى تأصيل المتقدمين من كتاب ابن الصلاح، فمثلاً المُجتهد في هذا العلم أو الذي حاز منه على علم واسع إذا رأى مثلاً كتاب «الكفاية في علم الرواية» أو كتاب «المُحدث الفاصل» أو كتاب «معرفة علوم الحديث» يجد أن فيها مسائل نقلوها عن الأولين عن المتقدمين من أئمة الحديث ربّما خالفت في بعضها ما نقله أو ما قعده ابن الصلاح.

ولهذا المُدقق من أهل العلم يجمع بين ما في كتاب ابن الصلاح من الفوائد وما في الكتب التي سبقته ككتاب «الكفاية» وكتاب «المعرفة» وكتاب «المُحدث الفاصل» ونحوها من الكتب بما نقلوا عن المتقدمين من تعريفات أو تأصيلات أو أحكام لفنّ مصطلح الحديث أو أصول الحديث.

وهذه فهرسة أنواعه:

فالأوّل منها: معرفة الصحيح من الحديث.

الثاني: معرفة الحسن منه.

الثالث: معرفة الضعيف منه.

الرابع: معرفة المُسنَد.

الخامس: معرفة المُتَّصِل.

السادس: معرفة المرفوع.

السابع: معرفة الموقوف.

الثامن: معرفة المقطوع، وهو غير المنقطع.

(المُنْقَطِع) المُنْقَطِع صِفة للإِسْنَاد كما سيأتي؛ إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ إِذَا كَانَ الرَّائِي لَمْ يَلْقَ شَيْخَهُ؛ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ.

أما (المَقْطُوع) فوصفٌ لما يَقُولُهُ بَعْضُ مَنْ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ وَهُمْ التَّابِعُونَ فَمَنْ أَنْزَلَ مِنْهُمْ، يَعْنِي إِذَا قَالَ التَّابِعِي قَوْلًا لَا يُسَمَّى حَدِيثًا وَلَا يُسَمَّى أَثَرًا وَإِنَّمَا يُسَمَّى مُقْطُوعًا، وَهَذَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الموضوع والمكذوب والمُخْتَلَق كلها بمعنى واحد.

التاسع: معرفة المرسل.

العاشر: معرفة المنقطع.

الحادي عشر: معرفة المُعْضَل، يليه تفرعات، منها: في الإسناد المُعْنَن، ومنها: في التعليق.

الثاني عشر: معرفة التدليس وحكم المُدَلَّس.

(المُدَلَّس) يعني الحديث المُدَلَّس، ويعرَض عند الكلام عن الحديث المُدَلَّس على أحكام

المُدَلَّس أيضًا، لكن هنا (التدليس وحكم المُدَلَّس) يعني الحديث الذي دُلَّس فيه على ما سيأتي بيانه.

الثالث عشر: معرفة الشاذ.

الرابع عشر: معرفة المنكر.

الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد.

السادس عشر: معرفة زيادات الثقات وحكمها.

السابع عشر: معرفة الأفراد.

الثامن عشر: معرفة الحديث المعلق.

التاسع عشر: معرفة المضطرب من الحديث.

وهذه كلها من (الثالث عشر) إلى (التاسع عشر) هذه كلها مبنية على فتح الجزأين نقول: الثالث عشر، الرابع عشر، الخامس عشر، لا يجوز أن نقول: الرابع عشر، الثالث عشر. كلها مبنية على فتح الجزأين.

تقول: ثلاثة عشر، قال ثلاثة عشر رجل، وإن كانت فاعل؛ لكن هي مبنية على فتح الجزأين.

قلنا: من ثلاث عشر إلى تسعة عشر هذي المبني على فتح الجزأين، أما ما بعد العشرين؛ فهذا كله

مُعرب، يقول: الحادي والعشرون، الثاني والعشرون، الثالث والعشرون، الرابع والعشرون وهكذا.

يعني المبني على فتح الجزأين من الثالث عشر إلى آخره.

العشرون: معرفة المُدرَج في الحديث.

الحادي والعشرون: معرفة الحديث الموضوع.

الثاني والعشرون: معرفة المقلوب.

هذا فهرس؛ فهرس يعني لأنواع علوم الحديث التي حصرها ابن الصلاح رحمه الله تعالى، فهو يذكر يذكرها في المقدمة؛ كل أنواع علوم الحديث التي سيأتي شرحها في هذا الكتاب.

الثالث والعشرون: معرفة صفة من يُقبل روايته ومن تُرد روايته.

الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحملِهِ، وفيه: بيان أنواع الإجازة وأحكامها، وسائر وجوه الأخذ والتحمل، وعلمُ جَمِّ.

الخامس والعشرون: معرفة كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، وفيه معارف مهمة راقية.

السادس والعشرون: معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك، وفيه كثير من نفائس هذا العلم.

السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث.

الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث.

التاسع والعشرون: معرفة الإسناد العالي والنازل.

النوع المُوَفِّي ثلاثين: معرفة المشهور من الحديث.

الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزيز من الحديث.

الثاني والثلاثون: معرفة غريب الحديث.

الثالث والثلاثون: معرفة المُسَلَّسِل.

الرابع والثلاثون: معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه.

الخامس والثلاثون: معرفة المُصَحَّف من أسانيد الأحاديث ومتونها.

السادس والثلاثون: معرفة مُخْتَلَف الحديث.

السابع والثلاثون: معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

الثامن والثلاثون: معرفة المراسيل الخفية إرسالها.

مرَّ المُرسل في أوائل الأنواع، وهذا المُرسل الخفي، المُرسل الخفي غير المُرسل، سيأتي بيانه إن شاء

الله تعالى .

التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رضي الله عنهم.

الموفي أربعين: معرفة التابعين رضي الله عنهم.

الحادي والأربعون: معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر.

هي يُعبّر عنها بتعبير آخر: معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر؛ يعني مثل إذا نقل الإمام أحمد عن أبي داود، روى البخاري عن مسلم، مسلم من تلامذة البخاري. أبو داود من تلامذة أحمد فإذا نقل الكبير عن الصغير هذا هو الذي قصده؛ رواية الأكابر عن الأصاغر.

طيب، نكتفي بهذا القدر، ونسأل الله جلّ وعلا أن ينفعنا وإياكم بما سمعنا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.